أكد على أخذ المداخلات المهمة التي وردت علي لسان النواب وتضمينها ضمن محاور المذكرة

العمير: الحكومة جادة في تنويع مصادر الدخل

■ العالم كله يمكن أن يمر بنوع من التراجع الاقتصادي والبطيء في النمو الاقتصادي

العمير اثناء حضوره اجتماع لجنة الأولويات

.. ومصرحا لوسائل الاعلام

■ جميع الدراسات لا تكون إلا بمراعاة المواطن بشكل عام ومحدودي الدخل بشكل خاص

■ اللائحة التنفيذية لقانون «حماية البيئة» ستعرض على مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها

■ الانتهاء من اغلب اللوائح التنفيذية لقانون الزراعة وتبقي جزئية تتعلق بالأدوية والبيطرة

■ هناك بعض التعثر في عدد من مشاريع الأشغال لوجود خلافات قانونية معينة

■ نخاطب المحاسبة والجهات الرقابية حتى نتأكد من استكمال الدورة المستندية لمبنى الركاب الجديد

■ الحكومة أحالت إنشاء الهيئة العامة للفساد وكشف الذمة المالية إلى مجلس الأمة

اطلع وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير لجنة الاولويات البرلمانية على المستوى التنفيذي للقوانين التي صدرت بشان الجهات التابعة له وهي قوانين هيئة الطرق والبيئة والزراعة.

واوضح الوزير العمير في تصريح صحافي امس انه في شان القانون الذي صدر العام الحالي بتعديل بعض احكام القانون رقم 42 لسنة 2014 بإصدار قانون «حماية البيئة» فان اللائحة التنفيذية للقانون بصدد عرضها على مجلس ادارة الهيئة العامة للبيئة خلال الشهرين المقبلين لاعتمادها.

وعن قانون الهيئة العامة للطرق والنقل البري افاد بان القانون يتعلق بعدة ادارات وجهات حكومية كوزارة المواصلات والبلدية ووزارة الداخلية والاشغال العامة مضيفا ان هيئة الطرق ستنتهي قريبا من اعداد اللوائح التنفيذية للقانون بالتنسيق مع ادارة الفتوى والتشريع.

وذكر انه خلال الاشهر الثمانية الماضية تم الانتهاء من اغلب اللوائح التنفيذية لقانون الهيئة العامة للزراعة وتبقت جزئية واحدة تتعلق بالادوية والبيطرة وهي تتطلب تنسيقا مع وزارة الصحة لانجازها.

وحول مشاريع وزارة الاشغال قال العمير ان الخطة الموضوعة للمشاريع الإستراتيجية تسير بشكل جيد ' الا ان هناك بعض التعثر في عدد من المشاريع لوجود خلافات قانونية معينة تم احالة بعضها للقضاء والاخرى في طور الاحالة حتى تحسم هذه الامور' . واضاف ان الفترة المقبلة ستشهد افتتاح بعض المراحل لعدد من الطرق الرئيسية والاستراتيجية في البلاد مبينا ان مقاول مستشفى جابر الاحمد وعد بتسليم المشروع قريبا جدا على ان يتم التنسيق مع وزارة الصحة لادخال الاجهزة الطبية وتاثيثه وتشغيله.

وعن مشروع مبنى الركاب الجديد لمطار الكويت الدولي افاد بان 'المشروع في دورته المستندية حيث فضت المظاريف وعلمت الاسعار فيما تتم المخاطبة الان مع ديوان المحاسبة والجهات الرقابية الاخرى حتى نتأكد تماما من استكمال الدورة المستندية وسلامة الاجراءات' .

واشار الى إحالة الحكومة لمشروعها في شان انشاء الهيئة العامة للفساد وكشف الذمة المالية الى مجلس الامة متوقعا عرضه واقراره خلال الجلسة المقبلة للمجلس المقرر عقدها في 12 يناير المقبل.

قال وزير الاشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير ان ما تم مناقشته في جلسة مجلس الامة بشان تنويع مصادر الدخل للدولة جاء بناء على مذكره رفعها نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح

مشيرا ان هذه المذكرة حوت علي مصادر معينة في خصوص تنويع مصادر الدخل وان الحكومة جادة في تطبيق هذه المحاور

واوضح العمير انه تم مناقشة هذه المذكرة في قاعة عبد الله السالم لاحل استطلاع اراء النواب ودعمها بالاقتراحات النيابية المناسبة

وبين انه تم تفريغ المضبطة التي احتوت المناقشة لهذه المذكرة وجاري حاليا اخذ الاجزاء المهمة التي وردت علي لسان النواب وتضمينها ضمن محاور المذكرة الخاصة بتنويع مصادر دخل الدولة

واوضح العمير ان التحدي قادم من المؤكد وعلينا ان نجعل ما تم طرحه من قبل وزير المالية وفق للمذكرة في حيز التنفيذ وفي الامور التي ليس فيها ضرر علي المواطنين بل تحقق نوع من عدم الهدر وازالة الكلفة الموجودة بالميزانية العامة للدولة

وتابع العمير مؤكدا انه من المسلم فيه ان الكويت ليست وحدها وانما دول الخليج جميعها والعالم كله يمكن ان يمر بنوع من التراجع الاقتصادي والبطئ في النمو الاقتصادي وان ذلك انعكس على سعر البترول ومن الطبيعي ان ينعكس بالضرورة على ميزانية الدولة

وذكر ان الحكومة ستحاول الاخذ بالاجراءات المطروحة اثناء مناقشة مذكرة وزير المالية بعد استكمالها من كافة الجوانب

مشددا العمير في الوقت ذاته على ان جميع الدراسات لا تكون الا بمراعاة المواطن بشكل عام ومحدودي الدخل بشكل خاص وانه كما كانت الاجراءات القديمة تراعي ذلك الامر فان الاجراءات القادمة لن تغادر مراعاة محدودي الدخل مؤكدا ان الحكومة لن تستهدف المواطن ابدا باي شي بشكل عام ولكن اذا فيه هناك مواطن معينة للهدر او الامور التي نستطيع ان نقلصها دون تاثير سلبي على المواطن ستقوم بها

«الميزانيات» تناقش الحساب الختامي لأمانة التخطيط والحرس الوطني

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية امس الحسابين الختاميين للأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والحرس الوطني للسنة المالية 2015/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانهما.

وقالت اللجنة في بيان صحفي انها اطلعت على الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للتخطيط في تصويب ملاحظاتها ومنها تفعيل «مشروع إدارة ومتابعة وتقييم الأداء لمشروعات الجهات الحكومية وبرنامج عمل الحكومة» الذي يقيس اداء القطاعات الحكومية في تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة.

وذكرت ان 80 في المئة من الجهات الحكومية قبل تصويب هذه الملاحظات لم تكن تلتزم بإدخال بياناتها التنفيذية في ذلك النظام مما لا يحقق الهدف الأساسي منه في قياس الاستراتيجية الحكومية

اجتماع لجنة الميزانيات

رغم أن تكلفته جاوزت ثلاثة ملايين دينار كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة.

واضافت ان الأمانة للتخطيط والتنمية اطلعت اللجنة على المنهجية العملية الجديدة التي اتخذتها لجنة البيوت الاستشارية اللجنة في هذا الشان من خلال تقليص دورة عملها لتاهيل المكاتب الاستشارية لـ 45 يوما واعتمادها للنظم الالكترونية في استصدار قرارات الموافقة على المكاتب المؤهلة بشكل فوري.

واوضحت اللجنة انها ناقشت ايضا الحساب الختامي للحرس الوطني وراتجاوبامنه وخطوات عملية جادة في تسوية ملاحظاتها لاسيما ان ديوان المحاسبة اثنى على الجهود المبذولة والتعاون الملموس في تصويب الملاحظات.

ودعت اللجنة إلى المتابعة الحثيثة للانتهاء من مقترح النظام الاسترشادي للجمعيات العسكرية «الجيش - الشرطة - الحرس الوطني» وفق متطلبات الجهات الرقابية لتنظيم كياناتها القانونية والتجارية بشكل افضل عما هو معمول حاليا مع التقيد بالتعليمات المالية المنظمة بتقديم الدعم لها وفق قواعد تنفيذ الميزانية

أشاد بدور اللجنة في توضيح سلبيات وايجابيات التشريعات أمام المجلس

العازمي: ندعو «التشريعية» إلى الاستعجال في مناقشة اقتراحات هيئة مكافحة الفساد

اشاد النائب حمدان العازمي بجهود اللجنة التشريعية التي ساهمت بشكل فعال وواضح في العديد من انجازات المجلس الحالي وعملت ولا زالت على توضيح جميع الجوانب السلبية والايجابية في كل مشروع او اقتراح بقانون من خلال تقاريرها التي ترفع الى المجلس.

ودعا العازمي اللجنة الى الاستعجال في مناقشة الاقتراحات بقوانين والمشروع الحكومي بشان هيئة مكافحة الفساد خاصة اننا في فترة فراغ تشريعي في هذا الجانب بعد ان ابطلت المحكمة الدستورية الهيئة السابقة التي شكلت بمرسوم ضرورة.

وقال العازمي ان البلاد حاليا في حاجة ماسة الى الاستعجال في اقرار قوانين خاصة بمكافحة الفساد خاصة في ظل الفساد الذي تفشى في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية

لافتا الى ان ضرورة معالجة جميع المخالفات والتجاوزات التي اشارت اليها تقارير ديوان المحاسبة والتي تتراكم عاما بعد اخر دون حل سوى وعود حكومية لا تسمن ولا تغني من جوع.

حمدان العازمي

طالب بإلغاء جملة «وأن يكون استيرادها من نفس بلد الإنتاج»

الحمدان يتقدم بحزمة تعديلات على قانون «الوكالات التجارية»

تقدم عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة حمود محمد الحمدان بحزمة اقتراحات وتعديلات جوهرية للجنة بشأن مشروع قانون تنظيم الوكالات التجارية.

وطالب الحمدان بإضافة جملة على المادة الأولى: "ويجوز أن يكون لأي سلعة أو شركة وكيل أو أكثر داخل الكويت" كما طالب بإلغاء جملة "وأن يكون استيرادها من نفس بلد الإنتاج" في المادة الرابعة.

ورأى تعديل الفقرة الأخيرة في المادة الرابعة كذلك لتصبح: "ويجوز استيراد السلع أو توفيرها من الوكلاء المعتمدين في مجلس التعاون الخليجي إذا توافرت فيها الشروط والمواصفات الخليجية والعالمية وشرط كفالة المصنع".

أما التعديل على المادة الخامسة فكانت كالتالي: إلغاء الفقرة التالي من المادة: "وبشرط أن تكون السلعة أو المنتج التي استوردها الطرف الثالث يذات المواصفات للسلع والمنتجات التي يتولى الوكيل أو الموزع تسويقها في الكويت". وطالب باستبدال كلمة "مقبولا" الواردة في المادة السابعة بحسب النص الذي انتهت إليه اللجنة بكلمة "مرفوضا" بحيث تكون الفقرة الأخيرة من المادة السابعة على النحو التالي: "ويجب على وزارة التجارة والصناعة أن تبت في الطلب المقدم إليها لقيد الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على النموذج المعد لذلك وإلا اعتبر الطلب مرفوضا، وأن تعلن في الجريدة الرسمية .. الخ". وفي المادة العاشرة طالب بإقرار المادة كما جاءت من الحكومة بالنص التالي: "يلتزم أي وكيل بعد نفاذ هذا القانون بأن يقوم عند تجديد قيد وكالته بأن يقدم ما يفيد مزاولته لنشاط الوكالة سواء كانت سلعة أو منتج أو خدمة وذلك خلال سنتين من تاريخ قيد وكالته في السجل" كما يلتزم الوكيل أو الموزع المسجل وكالته قبل نفاذ هذا القانون بتجديد قيد الوكالة وفق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وذلك خلال مدة السنتين المشار إليها من تاريخ نفاذ القانون وإلا شطبت الوكالة وفي جميع الأحوال يجوز لمن شطبت وكالته إعادة قيدها من جديد بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها بهذا القانون ولائحته التنفيذية".

حمود الحمدان

أكد أن قانون جرائم تقنية المعلومات سيطبق بداية العام المقبل

العوضي: عمليات النصب والاحتيال المالي عبر الانترنت أخذت منحى خطيراً

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء/ عبدالحميد العوضي أن وزارة الداخلية تعمل وفق استراتيجية واضحة المعالم وجهود مستمرة لحفظ الأمن وتوفير الأمان في ربوع البلاد وذلك في إطار الإجراءات والمهام الأمنية المكثفة لمحاربة جميع انواع الجرائم.

وأوضح اللواء / العوضي ان كثرة عمليات النصب والإحتيال المالي عبر شبكات الإنترنت والتي اخذت منحنا خطيرا يؤثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الإقتصادية للحكومات والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد حيث بلغت خلال عام 2013 ،997 جريمة والعام 2014 بلغت 1212 جريمة وهو الأمر الذي يحمل أجهزة الأمن في شتى أرجاء العالم سن التشريعات والقوانين وتغليظ العقوبات والسعي الدائم لتطوير الأساليب وإستخدام أحدث تقنيات المعلومات للحد من تلك الجرائم والتي توقع سنويا ملايين الضحايا لصعوبة التعامل معها نتيجة للتطور المتواصل في استخدامات الانترنت واستغلالها من قبل بعض الأشخاص الذين تحولوا إلى شبكات وعصابات دولية متخصصة في الايقاع بالضحايا وإيهامهم بالشراء السريع من خلال اللجوء إلى الحيل والألاعيب.

■ «الداخلية» تعمل وفق استراتيجية واضحة المعالم وجهود مستمرة لحفظ الأمن وتوفير الأمان في ربوع البلاد

اللواء عبدالحميد العوضي

واضاف اللواء / العوضي ان وزارة الداخلية كانت على وعي كامل وإدراك بأبعاد الجرائم الالكترونية فكان أولى الخطوات الفعالة للقضاء على هذا النوع من الجرائم هو إنشاء إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية وتقع ضمن اختصاصات الإدارة العامة للمباحث الجنائية حيث استطاعت التعرف على طرق ووسائل النصب والإحتيال الحديثة والمعروفة خاصة تلك التي تتم عبر شبكة الإنترنت وجاء قانون جرائم تقنية المعلومات ليكون بمثابة الضربة القاضية لكل من تسول له نفسه العبث بمقدرات الناس وخصوصياتها وليضع حدا للفوضى في التعامل مع المعلومات عبر أجهزة الحاسب الآلي لما تنص عليه مواد هذا القانون من عقوبات رادعة. موضحا أن تطبيق القانون مع بداية العام 2016 سيكون له بالغ الأثر في تخفيف منابع الجرائم الالكترونية من خلال محاصرة الحسابات الوهمية واستهداف قراصنة الانترنت للشركات التجارية والتي تبعد عن تامين الأجهزة المستخدمة بالشكل الصحيح.

■ إنشاء إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية كان أولى الخطوات الفعالة للقضاء على هذا النوع من الحوادث

وزارة الداخلية كانت على وعي كامل وإدراك بأبعاد الجرائم الالكترونية فكان أولى الخطوات الفعالة للقضاء على هذا النوع من الجرائم هو إنشاء إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية وتقع ضمن